ملف نقابة الصحفيين

"يبدو ان شروخاً عديدة اصابت كيان نقابة الصحفيين العراقيين بسبب الخلافات العميقة بين مجلس النقابة والهيئة العامة ، وآخر هذه الخلافات الاجراء الذي اقدم عليه مجلس النقابة بتمديد دورته المنتهية سنة اخرى ، والذي عده الكثيرون من زملائنا اعضاء الهيئة العامة خرقاً قانونياً كبيراً ومخالفاً لنص المادتين (١٢ - ١٤) من قانون نقابة الصحفيين العراقيين ذي الرقم ١٧٨ لسنة ١٩٦٩ والمعدل بالقانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٧٧ وقرار مجلس الحكم المرقم ٣ لسنة ٢٠٠٤ وقرارات المؤتمر الانتخابي للهيئة العامة في دورته السابقة"

اتهامات خطيرة ضد رئيس واعضاء مجلس النقابة

اعداد/ قسم التحقيقات

وقد وجهت الى المجلس اصابع اتهام عديدة بالسرقات والتلاعب بالاراضي والعضوية وترتيب السفرات بحسب اهواء البعض وعقد اجتماعات المجلس حسب المزاجية والمنافع الشخصية وصرف اموال النقابة دون مراعاة اصول الصرف وحالة شراء دار للنقابة وهي تمتلك اربعة دور وتأجير موقع اخر للنقابة دون مبرر، جاء ذلك في بيان وجهه كل من نائب النقيب الدكتور (علي عويد) وعضو المجلس (حمزة محسن) الى نقيب الصحفيين العراقيين (شهاب التميمي) بتاريخ ١ /٣ / ٢٠٠٧، وقد دعا البيان نقيب الصحفيين الى اجراء مراجعة حقيقية لعمل المجلس بعيدة عن المجاملات والمنافع الشخصية تبدأ بعقد اجتماع لمجلس النقابة بحضور عدد من الزملاء في الهيئة العامة ووسائل الاعلام ولجنتي المراقبة والانضباط وحل جميع اللجان وتشكيل لجان يكون اعضاؤها من الهيئة العامة، وتشكيل لجنة من الهيئة العامة ايضا لمراجعة عمل لجنة الاراضي شريطة نشر نتائج اللجنة وما تتوصل اليه في وسائل الاعلام ومحاسبة المقصر، واعداد تقرير مفصل لحصر جميع المبالغ الواردة للنقابة سواء كانت من دوائر او مؤسسات او وزارات او منظمات او اشخاص مع ذكر تاريخ استلام كل مبلغ ومن هو الشخص الذي تولى استلامه منذ بدء اعمال المجلس في ١ / ٧ / ٢٠٠٤ وحتى الان، فضلا عن اعداد تقرير مفصل عن الهدايا المقدمة للنقابة والجهات المانحة لها واعلان قائمة باسماء الاشخاص الذين خصصت لهم تلك الهدايا ونوعها وتلفونات الفاتورة ٠ وكذلك اعداد تقرير مفصل عن المبالغ التي صرفت على الايفادات والاشخاص الذين منحت لهم تلك المبالغ ومقدارها، وعرض جميع محاضر اجتماعات المجلس على وسائل الاعلام ونشرها في جريدة الزوراء الغراء، وعرض نتائج زيارات الوفود التي قام بها عدد من اعضاء مجلس النقابة على وسائل الاعلام، وكذلك تشكيل لجنة من الهيئة العامة لمراجعة اضابير كل من منح عضوية في النقابة ونشر النتائج في وسائل الاعلام ومحاسبة المقصر، كما وردت الكثير من الاشارات الى وجود خروقات وتجاوزات في تقرير لجنة المراقبة المرفوع الى الزميل نقيب الصحفيين بتاريخ ٤ / ٢ / ٢٠٠٧ وبرقم ٣ جاء فيه: لا ندري ماذا سنقول للهيئة العامة حينما نقف امامها للاجابة على اسئلتها بخصوص نشاطات لجنة المراقبة، وكيف نبرر وجودها في النقابة طوال الفترة الماضية بعد تهميشها من قبل المجلس حتى اضحت اسماً بلا فعل يذكر لا وجود حقيقي لها، وحتى لا نحمل انفسنا نحن اعضاء لجنتي المراقبة والانضباط مسؤولية التقصير في الواجب والذي سببه السادة النقيب واعضاء المجلس يوم همشوا لجنتنا في اول اجتماع عقده المجلس بعد الانتخاب والذي شاركنا فيه كما هي العادة المتبعة والمتعارف عليها في عمل كل النقابات والمنظمات المهنية بعد الانتخاب لغرض التعرف على مهمات وواجبات اللجنتين في المرحلة المقبلة.وقد طالب التقرير بتوفير غرفة للجنتي المراقبة والانضباط مع تأثيثها وتوفير مستلزمات العمل كالقرطاسية وغيرها، والايعاز الى مدير الادارة بتزويد لجنة المراقبة بجميع محاضر الاجتماعات منذ الاجتماع الاول وحتى اخر اجتماع، وتوجيه الدعوة الى الزميل (حمزة محسن) للمباشرة في مسؤوليته كعضو مجلس ومنحه كامل حقوقه دون ان تتركوه بعيدا عن النقابة كما ترك الزميل (عدي عبد الستار) من قبله. كما ورد في التقرير: من المعروف ان واجبات امين السر تنحصر في الامور الادارية فقط، اضافة الى كونه مقررا لاجتماعات المجلس حين انعقاده، وعليه تقع مسؤولية تحضير جدول اعمال الاجتماع وتدوين القرارات ومن ثم كتابة محاضر الاجتماعات، ولا يجوز له الامر والنهي والتدخل في شؤون اللجان الاخرى مثل المالية والخارجية وغيرها من اللجان مثلما وجدناه يبيع الهويات الخاصة بالصحفيين العرب مقابل ثمن يقبضه ويحتفظ به دون الرجوع لامانة الصندوق، واطلاق الحرية الكاملة لرئيس لجنة العلاقات الخارجية في اختيار تشكيلة الوفود الى الخارج وطرحها على اجتماع المجلس لابداء الرأي فيها لغرض اقرارها او تعديلها دون تدخل اي زميل فيها او املاء ما ينفذه. وفيما يخص الامانة المالية اكد التقرير على ضرورة تشكيل هيكل حسابي متكامل في النقابة يرأسه الامين المالي ويمنح كامل الصلاحيات المالية ويتألف من (امين مالي، مدير حسابات، مدقق، امين صندوق، امين مخزن) على ان يتم جرد الصندوق كل ثلاثة اشهر ان تعذر جرده شهريا، كما لا يحق لاي زميل مهما كان موقعه التجاوز على صلاحيات الامين المالي والطلب من امين الصندوق مبلغا مهما كان بسيطا وتحت اي مبرر دون مذكرة خطية معززة بتوقيع الامين المالي. (((المدى) وانطلاقا من مبدأ ان الخلاف والاختلاف لا يفسدان للود قضية، وحرصا منها على تماسك البيت الصحفي والاعلامي العراقي والاسرة الصحفية العراقية نظمت ندوة شارك فيها الزملاء الدكتور علي عويد نائب النقيب وعضو المجلس حمزة حسين وعضوا الهيئة العامة منذر آل جعفر وعبد الرسول حسين والاستاذ في كلية الاعلام الدكتور عبد الباسط سلمان، كان اول المتحدثين الزميل منذر آل جعفر الذي اجاب على سؤال يتعلق بالاثر القانوني الذي يتركه قرار تمديد دورة مجلس النقابة لمدة سنة واحدة بعد انتهاء الدورة الانتخابية فقال: ينص قانون النقابة على ان الدورة الانتخابية لمجلس النقابة من قبل الهيئة العامة هي سنتان بعدها يقوم المجلس بحل نفسه او ان يحل من قبل الهيئة العامة ومن ثم تجرى انتخابات عامة ولا يمكن تجديدها الا بموافقة الهيئة العامة، وسألناه: هل هناك نص قانوني يخول المجلس تمديد دورته الانتخابية؟ قال: لا يوجد نص قانوني يجيز للمجلس تمديد دورته والذي حدث الهيئة العامة انتخاب شهاب التميمي ولكن عندما اقترح الزميل (مؤيد اللامي) ان تكون الدورة الانتخابية استثنائية ولمدة ستة اشهر رفضت الهيئة العامة هذا المقترح مباشرة واصرت على ان تكون الدورة لمدة سنتين، هذا الموضوع لا يعترف به الزميل شهاب التميمي لكنه يعترف بعودته وهي قطعا غير قانونية كونه صحفياً متقاعداً على صندوق تقاعد الصحفيين والذي لا يجيز الترشيح ولا الانتخاب، ويضيف: التقريران المالي والاداري للدورة التي سبقت المؤتمر الانتخابي لم تصادق عليهما الهيئة العامة وهذا ايضا خرق قانوني يوجب حل المجلس، وسألنا الدكتور علي عويد: هل هناك اجراءات قانونية تترتب على هذا الخرق؟ قال: نعم وهي ان المؤتمر الزم المجلس بدعوة الهيئة العامة للاجتماع بعد مرور شهرين للمصادقة على التقريرين المالي والاداري ولكن المجلس لم ينفذ هذه الفقرة وهذا بحد ذاته يوجب سحب الثقة من المجلس ومن حق الهيئة العامة ان تتخذ قراراً بانهاء اعمال المجلس استنادا الى قانون النقابة الذي ينص على ان اي مجلس من مجالس النقابة الذي يتم انتخابه ولا يقدم هذين التقريرين الى الهيئة العامة للمصادقة عليه يعتبر باطلا، في حين ان المجلس الحالي والمنتهية مدة دورته لم يقدم التقريرين حتى هذه اللحظة في الوقت الذي منحته الهيئة العامة مدة شهرين لتقديمهما عندما جرى انتخابه وقد اعتبرت هذه المدة هي مهلة لغرض تدقيق هذين التقريرين،

فروقات مهنية واخرى مالية

وعن الخروقات الاخرى اشار الدكتور علي عويد الى انها تتمثل في ان لدينا مبالغ مالية بحوزة فروع النقابة في المحافظات، ففي البصرة مثلا يوجد مبلغ قدره ٨٢ مليون دينار وقد شكل المجلس لجنة لمتابعة هذا الموضوع ولحد الان لم تحسم هذه القضية، اما بخصوص الاراضي فالمجلس غير مخول بمنح اية قطعة ارض لاي صحفي اواعلامي الا بالرجوع الى الهيئة العامة لانها املاك الهيئة العامة وليست ممتلكات النقيب او المجلس، الخرق الاول في هذا المجال والذي يبدو اكثر وضوحا عندما باع المجلس قطعة الارض الخاصة بالنقابة مدعيا بان الاكراد سوف يستولون عليها وهذا الادعاء يعني بان الاخوة الاكراد لديهم نية بمصادرة املاك النقابة في محافظة كركوك، الثمن المخمن لهذه القطعة هو مليارا دينار وبيعت من قبل مجلس النقابة بمبلغ ٥٦٠ مليون دينار وهذه خسارة مالية كبيرة يتحمل تبعاتها القانونية والمالية المجلس والنقيب، وسألناه: واين هذه المبالغ الان وبحوزة من؟ قال: كانت مجمدة وحاليا نجهل مصيرها، وليس هذا فقط، فهناك قطع الاراضي في منطقة البلديات التي يروم المجلس بيعها، اكرر قولي بان المجلس غير مخول بالتصرف باراضي البلديات، ومن هنا اعلن باني اول المتصدين اذا ما حاول المجلس التصرف خارج حدود صلاحيته القانونية مع انه جرى منح اكثر من قطعتين في الاونة الاخيرة ولدينا ارقامها، والجانب الاخر الذي اؤكد عليه هو ان عدد اعضاء المجلس الان سبعة فقط من مجموع ١١ عضواً أصيلاً و ٣ احتياط، وهذا يعني ان المجلس غير كامل النصاب، فاذا طرحت قضية من القضايا التي يقتضي التصويت عليها فمن يصوت معها ومن سيكون ضدها؟، ولا بد من الاشارة الى ان هناك اموالاً تأتي الى النقابة على شكل مساعدات او هبات من اشخاص او منظمات وانا كنت مشرفا على اللجنة المالية عندما كانت تحت ادارة الزميلة (سناء النقاش) واعترضت على طريقة التعامل مع هذه الاموال وقدمت مذكرة تعليق عضوية في ١٥ / ٣ / ٢٠٠٦ وانسحبت من قضية هذه الاموال وبحوزتي جميع المستمسكات والارقام التي تخصها، لكن الاخوان في المجلس يعتبرون كل من يحاججهم في امر من الامور هو ضدهم، وسألناه: واين الخلل؟ هل هو في النقيب؟ قال: لا توجد خطة واضحة في عمل مجلس النقابة، وحتى اجتماعاته هي مربكة ولا يوجد موعد ثابت له بل هو يخضع للمزاجية مثلها مثل السفرات المزاجية ايضا، ومن يعترض او ينتقد يعدونه عدوا لدودا وسرعان ما تكال له شتى التهم الكيدية واقل مايلصق به تهمة التهديد بالقتل او الخطف، وهل ان صلاحيات المجلس محددة بقانون؟ وما هي؟ صلاحيات المجلس واضحة، فاللجان المهنية فيه جميعها معطلة وانا أتساءل: اين داود الجنابي؟ هذه اللجان هي: اللجنة المالية واللجنة الادارية واللجنة المهنية واللجنة الثقافية واللجنة الاجتماعية ولجنة العلاقات الخارجية ومدرسة بغداد، اين هذه اللجان الان؟ كل عمل النقابة الان مختزل في شخصي النقيب وامين السر.واين دور رؤساء واعضاء هذه اللجان؟ الزميل سعد محسن مسؤول العلاقات الخارجية ولكن هل كان باستطاعته الايفاء بدوره؟ نحن تقدمنا بمشروع دعوة لتصحيح اداء المجلس يتألف من ١٥ فقرة عند الرجوع اليه سينتشل النقابة من واقعها المتدهور ولكن صدمنا حينما علمنا بان البعض من اعضاء المجلس عدنا في حكم المستقيلين لانه يتعارض مع مصالح هؤلاء البعض، اقول صدمنا لان النقيب لا يستطيع عمل اي شيء، ولذلك فقد ارتأينا ان يكون عملنا خارج اطار النقابة في مساعدة زملائنا من منتسبي وزارة الاعلام المنحلة ومتابعة شؤونهم من خلال المصادقة على ملاكاتهم او تحديد درجاتهم وقد اثمر هذا الجهد، واكد الدكتور علي على الدعوة الى اجراء انتخابات جديدة وحقيقية وتشكيل لجنة تحضيرية لمراجعة كل مفاصل عمل النقابة وخاصة مسألة العضوية، ويضيف: الصحفي العراقي يعتز بهذه الهوية الجميلة التي تصدر من النقابة فمن غير المعقول ان اقارن نفسي بسائق تاكسي وكذلك بقية الزملاء مع جل احترامي لمزاولي المهن الحرة الاخرى، او منذر ال جعفر هذا الكاتب والمبدع ان يتساوى مع عامل خدمات منحته النقابة هوية العضوية، هوية النقابة صارت تمنح لمصالح شخصية، في مكاتب الوزراء هناك اشخاص منحوا الهوية وكذلك منحت لاداريين ومحاسبين وكذا منحت لاشخاص جاءوا من خارج الوطن، ومنحت الى ارباب مهن غير مهنة الصحافة، وفي مداخلة له قال الزميل عبد الرسول حسين: يجب تشكيل لجنة نزيهة يجري انتخابها من بين الهيئة العامة، وقلنا للزميل (منذر ال جعفر): هل اشرتم بعض الخروقات التي لم يذكرها الدكتور (علي عويد)؟ قال: الخرق الكبير الذي حصل في المؤتمر الانتخابي يوم ١ /٧ / ٢٠٠٥ والمتمثل في زيادة البطاقات الانتخابية التي فاقت عدد الاعضاء الحضور وقد اعترضت على القاضي المشرف على هذه الانتخابات الذي سجل اعتراضي ولم يوقف الانتخابات وهذا خطأ قانوني جوهري يبطل الانتخابات لان البطاقات التي دخلت صندوق الاقتراع اكثر من الصحفيين الذين يحق لهم الانتخاب ب ٣٩ بطاقة وهذا ما اعلنه القاضي خلال الجلسة فقلت له ابطل الانتخابات علما بان الكثيرين الوسط بانه يعمل في نقابة فناني احدى المحافظات وقصة تسلله الى الصحافة معروفة. ويسترسل الزميل فيقول: المؤتمر شكل لجانا تحقيقية للكشف عن التلاعب باراضي الصحفيين وقطعة ارض الموصل وقطعة كركوك وغيرها على ان تقدم النتائج في اجتماع طارئ للهيئة العامة ولم يحصل هذا، واخيرا جولات النقيب وامين سره في عدد من الدول العربية وما حصلا عليه من اموال جراء الاستجداء باسم الصحفيين وعوائل الشهداء وانا اتساءل: اين ذهبت هذه الاموال ومن تصرف بها؟ وكم هي المبالغ التي انفقها النقيب وامين سره في سفراتهما الكثيرة؟ وفي مداخلة للزميل منذر ال جعفر قال فيها: الخروقات التي ذكرها الزميل كانت على مرأى ومسمع القاضي ولم يتخذ اي اجراء رغم الاعتراضات الكثيرة التي طلبنا تدوينها في محضر الانتخابات وتم تسجيلها فعلا. ويعلق الزميل حمزة محسن بالقول: خلاصة الموضوع ان ما جرى كان مؤامرة على الهيئة العامة ونطالب اللجنة المهنية باصدار كشف يتضمن اعداد اعضاء الهيئة العامة ومن خولهم باصدار الهوية والبطاقة الصحفية سابقا ولاحقا لان الخراب الذي وصل اليه حال النقابة كبير، ونطالب ايضا اللجنة المالية بالسماح للهيئة العامة بالاطلاع على سجلاتها المالية وسجلات المبالغ المدورة والمصروفة والثابتة والرصيد المالي للنقابة لان التصرف المالي هو الان بيد امين السر لانعدام دور النقيب وابتعاد النقابة تماما عن دورها المهني واتجاهها الى منحى مهني اخر لا علاقة له بالصحافة والصحفيين، اين مبالغ الاتحاد الدولي والمخصصة لشهداء الصحافة العراقية التي ربما صرفت للسفرات والمؤتمرات تحت ستار شهداء الصحافة العراقية، هذا السؤال يجب ان يطرح على الهيئة العامة وامام الملأ وبمؤتمر موسع حتى وان لم يكن مؤتمرا انتخابيا، لقد اصبحت الحاجة ماسة لمثل هكذا مشروع صحفي وطني بحت وعلى وجه السرعة وقبل ان ينحل المجلس وقبل ان تنتهي الدورة الانتخابية لسبب بسيط هو لتعرية ما يجري الان في النقابة، ويتساءل الدكتور علي عويد قائلا: اسأل الزميل النقيب: على اي اساس جرت وقائع الانتخابات في شهر تموز عام ٢٠٠٥؟ هل جرت بموجب القوانين التي كانت سارية قبل سقوط النظام السابق ام بموجب النظام رقم ٣ الذي اصدره مجلس الحكم انذاك؟ اتمنى ان يجيبنا الزميل النقيب لان معلوماتنا تفيد بان الاستاذ (نصير الجادرجي) هو الذي شكل اللجنة التحضيرية للدورة الانتخابية السابقة وبتكليف من مجلس الحكم نفسه. بمعنى ان جميع القرارات السابقة تعد لاغية، وادعو وزارة المجتمع المدني الى التدخل الفوري للتحقيق في جميع مجريات الوقائع التي طرحت في هذه الندوة واجراء انتخابات جديدة ونزيهة بعد تحديد الجهات المقصرة. وانضم الينا الاستاذ في كلية الاعلام الدكتور (عبد الباسط سلمان) وطلبنا منه ان يحدثنا عن موضوع تمديد الدورة الانتخابية لمجلس نقابة الصحفيين لمدة سنة اخرى فقال: ينبغي على النقابة التي تمثل الصحفيين العراقيين ان تكون حريصة على تطبيق القانون، اما ان تكون هي التي تخرقه وبالتالي التفريط بحقوق وارادة الهيئة العامة فهو امر مرفوض جملة وتفصيلا، لاسيما في زمن التغيير الاكبر الذي حصل في العراق وانفتاح افاق وان بدت محدودة للحرية والديموقراطية، وكذلك امر مرفوض ان يستأثر مجلس النقابة بحقه وبصلاحياته القانونية وغير القانونية ويلغي صلاحية القاعدة العريضة للنقابة والمتمثلة بالهيئة العامة وهذا قطعا يمثل خرقا قانونيا لا يمكن السكوت عليه ويجب مقاضاة من ارتكبوا هذا الخرق.وسألناه: ما هي معلوماتك عن قطع الاراضي المخصصة للصحفيين، وكذلك قطعتي محافظتي كركوك والموصل؟ قال: لا علم لي بها وعلى مجلس النقابة ان يحيط علما جميع اعضاء الهيئة العامة بحيثياتها والاجراءات التي تتم بشأنها اذ لا يحق لاي احد ان يتصرف بها من دون الرجوع الى الهيئة العامة باعتبارها هي صاحبة الشأن الحقيقي، واذا ثبت بان مجلس النقابة تصرف لوحده بهذا الحق العام فانه يكون قد ارتكب خطأ قانونيا واضحا يوجب مقاضاته وسحب الثقة منه ودعوة الهيئة العامة الى مؤتمر انتخابي استثنائي.

اين اختفت ملايين الدنانير؟ وماقضية بيع اراضي كركوك واين ذهبت أموالها؟

علامات استفهام

هناك علامات استفهام عديدة تبحث عن جواب منها:-

- تهجم النقابة على كل من ينتقدها واصدارها بيانات ضده الا يخالف ذلك الفقرة ك من المادة الثالثة والفقرة ٥،٦،٩ من المادة ٢٥؟؟
- اين الحرص على حرية التعبير وحق النقد وتوفيرهما لاعضاء النقابة على الاقل؟؟ بينما تتمسك النقابة بشعار الحرية عندما تشعر بدنو اية مساءلة او مراجعة رسمية لادائها وحساباتها وتعتبره مساسا بحريتها.
- كيف تصدر النقابة هويات صحفية لمن هم خارج العمل الصحفي ! الا يعد ذلك خرقا للقوانين المهنية...؟؟ الا يشكل ذلك شراء اصوات عن طريق منح الهوية !؟.

عبد الحليم الرهيمي لـ(المدى):

قيادة النقابة غير شرعية منذ ٢٠٠٧/٧/١

بغداد/ المدى

توجهت (المدى) بالسؤال الى السيد عبد الحليم الرهيمي رئيس هيئة الامناء عن تقييمه للوضع الحالي لنقابة الصحفيين وادائها ومدى تمثيلها حقاً للصحفيين العراقيين وخدمة مصالحهم؟.

❖ الواقع ان ما ينشر وما يقال، بأستمرار، عن وضع نقابة الصحفيين وادائها، يضع هذه النقابة القائمين عليها في موقع التساؤلات الكبيرة ليس فقط لدى الصحفيين والاعلاميين، انما أيضاً لدى الرأي العام ولدى المثقفين والسياسيين على وجه الخصوص. فهذه النقابة والقائمون عليها، لم تعد تمثل الجسم الصحفي العراقي، ولم تعد تمثل- وهي غير قادرة بوضعها السابق والحالي - أن تنسجم وتتوافق مع التطورات السياسية والامنية التي مر ويمر بها العراق وشعبه منذ يوم التحرير والتغيير في ٩ نيسان - ابريل ٢٠٠٣ .

لقد اصبحت النقابة بهذا الوضع اللا شرعي والاداء السيئ والممارسات اللانقابية في وضع يرثى له، وكأبرز الامثلة على ذلك الوضع هي عدم قبولها العضوية، ألا لمن يراه القائمون عليها، ووفق رغباتهم، وكذلك عدم السماح لمئات الاعلاميين الذين كانوا يقومون بدورهم الوطني في معارضة نظام صدام في الخارج، هذا اضافة الى العديد من الخروقات القانونية التي يقوم بها المتنفذون في قيادة النقابة وآخرها تمديد الهيئة الادارية لنفسها سنة اضافية ثالثة، بدل السنتين التي ينص عليهما قانون النقابة، حيث أصبحت هذه القيادة غير شرعية وغير قانونية منذ ١/٧/ ٢٠٠٧، وهذا يمثل خرقاً فاضحاً وسافراً مدوياً لقانون النقابة ذاتها، ينبغي عدم التزام الصمت أزاءه، لانها فضيحة تمس واحدة من نخب المجتمع المدني التي تمثل أو توصف بالسلطة الرابعة.

- اذاً، ما هو الحل العملي المطلوب الذي تراه، لحل الازمة الحالية للنقابة، لكي يتم الانتقال بها الى وضع سليم بحيث تمثل حقاً الجسم الصحفي العراقي وتخدم المصالح الاساسية للمنتسبين اليها خصوصا ولعموم الجسم الصحفي بوجه عام؟

❖ اعتقد ان الخطوة الاولى والمهمة التي يمكن المباشرة في القيام بها هي الاتفاق على تشكيل لجنة مهنية محايدة ونزيهة تضم عدداً من اعضاء الهيئة الادارية وعدداً آخر من اعضاءالنقابة، تكون مهمتها الاساسية والمباشرة اجراء تقييم حقيقي وعادل ونزيه في عضوية الاعضاء وفق الاسس المهنية والحرفية المتعارف عليها، وكذلك ارجاع حق الاعلاميين القادمين من المنافي لعضوية النقابة وفق الاسس المذكورة ذاتها، بعد ان تعمدت الهيئة الادارية حرمانهم من هذا الحق بشكل تعسفي كذلك، ويمكن أن تتولى هذه اللجنة تشخيص ودراسة الخروقات القانونية التي ارتكبتها الهيئة الادارية الحالية، هذا فضلاً عن امكانية التدقيق في الوضع المالي للنقابة وخاصة، أن عدم دعوة الهيئة الادارية الجمعية العامة للنقابة للاجتماع للمصادقة على التقرير المالي الذي تاجل اقراره في الاجتماع السابق للجمعية العامة لمدة شهرين بغرض التدقيق.

ومن المؤمل ان توافق الهيئة على هذا المقترح، أما اذا رفضت الهيئة هذا المقترح أو حاولت عرقلته، فأن على الحريصين من اعضاء الهيئة الادارية ومن اعضاء النقابة، أن يباشروا هم بتشكيل هذه اللجنة وتحديد مهامها ومباشرة عملها بقوة شرعية أهدافها وحرصها من جهة، وبوضوح ولا شرعية الهيئة الادارية التي خرقت قانون النقابة بشكل فاضح،من جهة اخرى.

اسئلة بانتظار الاجابة عليها

في ظل عدم شرعية وقانونية الممارسة المهنية التي تمارسها نقابة الصحفيين العراقيين في عملها اليومي ضاربة بعرض الحائط السلوك المهني والقانوني الذي يجعلها موضع احترام الاعضاء والاصدقاء. نورد الحقائق التالية:

لا يجوز تمديد مدة المجلس اكثر من مدته القانونية. وذلك وفق احكام المواد ١٢/١، ١٤، ٣٣/٤، من قانون النقابات والمنظمات. والاصرار على التمديد يؤكد تمسك النقيب والمجلس بمواقعهم. وهذا يتناقض ومبدأ تداول السلطة بعد سقوط النظام.

ان محاولة احتكار النقابة للعمل النقابي فضلا عن انه نوع من الاستبداد فانه يتناقض بالتاكيد ومبدأ التعددية وحرية الاختيار، كما ان فرض العضوية الالزامية هو خرق لتعديل المادة (٣٦) من قانون النقابة والتي عدلت بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٨٨ .

- قامت النقابة بفرض تسجيل الصحف في النقابة، ولم تستند الى أي قانون، ثم من اين جاءت النقابة بهذه الصلاحية؟؟ وخاصة بالنسبة لمطبوعات الدوائر الرسمية التي استثناها قانون المطبوعات من شرط الاجازة في المادة ٢٥ من قانون المطبوعات....

- تسلم النقيب واعضاء المجلس للرواتب امر لا وجود له في قانون النقابة. اضافة الى ان قانون الجمعيات قد نص (كما مر سابقاً) على ان العمل في مثل هذه التنظيمات يعتبر عملا طوعيا.

- ان تأسيس مدينة اعلامية لمكاتب الصحف والفضائيات التي خرجت علينا به النقابة مؤخرا. هل يحمي الصحفيين حقيقة؟ أم يحول دون انطلاقهم وراء الخبر والحدث واعداد التحقيقات والتغطيات الميدانية ويجعلهم مصيدة للاستهداف بتجمعهم في مكان واحد. علما ان المدن الاعلامية الموجودة مثلا في مصر والسعودية ودبي انشئت لاغراض تجارية لتسهيل عمل الافلام والمسلسلات التلفزيونية بتهيئة الاستوديوهات والديكورات الخارجية ومعامل المونتاج والطبع والتحميض ومحطات البث الفضائي وتسهيل عملها بجمعها في منطقة واحدة.

ويتساءل ضيفنا:- لماذا يترك الصحفيون المتقاعدون وعوائلهم المتوفون منهم على راتب ٥٠٠ دينار شهريا؟؟ في الوقت الذي وافق الدكتور ابراهيم الجعفري على عريضة المتقاعدين بشمولهم بتقاعد الدولة ووجه قراراً بذلك لوزارتي الثقافة والمالية. ولماذا هذا الموقف السلبي للنقابة من المتقاعدين بعد ان تخلى النقيب عن تقاعده ليفوز بعنوان (النقيب) !!

ماذا عملت النقابة لحماية الصحفيين من الاستهداف؟؟ كان يتوجب عليها على الاقل تحريك موضوع التقاعد ليكون ضمانا لعوائل من يستشهد منهم.. اضافة الى ان القانون الفقرة ١٤ من المادة رقم ٣ تنص على التأمين على حياة الصحفيين جميعا.